

مداخلة معالي السيد أشعيا كوبواي

سفير جمهورية بوروندي لدى المملكة المغربية في المؤتمر الدولي حول تجارب المصالحة الوطنية.

معالي السيد الرئيس

الاعضاء المشاركون الكرام

السيدات والسادة

بادئ ذي بدء ، اسمحوا لي أن اتوجه بالشكر الجزيل للشعب المغربي على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظي بهما وفدنا المشارك ، والشكر موصول كذلك لمنظمي هذا المؤتمر الهام ، الذي يتناول جانباً حساساً جداً من حياة الأمم المعاصرة.

كما لا يفوتني أيضاً أن أهنيء صاحب المعالي السيد عبد الحكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية ورئيس الرابطة ، على قيادته الحكيمة للرابطة ومبادراته الجديرة بالثناء والرامية الى تعزيز رفاهية شعوب إفريقيا والعالم العربي.

السيد الرئيس:

إن شعوب اليوم تخسر مليارات الدولارات كل عام في صراعات لا طائل منها ويمكن تجنبها ، ونظرا لأنه يتم ادارتها بشكل سيء ، فان هذه الصراعات ، التي تتخذ أشكالا مختلفة ،تصبح أكثر راديكالية ، وتثير المخاوف من السيناريوهات الكارثية الناتجة عنها، مثل المذابح الواسعة النطاق ، والتهجير القسري للسكان ، وانهيار الاقتصادات ، أو ببساطة انهيار الدول.

ولدى بلدنا بوروندي تجربة ثرية في الصراع والمصالحة الوطنية. ففي الواقع ، فقد ادى استعمار ألمانيا لبلدنا أولاً ، وبعده استعمار بلجيكا الى تدمير بعض القيم التي استندت عليها وحدة الشعب البوروندي ، مما جعله من الصعب إدارة فترة ما بعد الاستقلال.

لقد عانت بلادنا من العنف المتكرر ، حيث أصبحت الانقلابات العسكرية هي وسيلة الوصول إلى السلطة والقمع وسيلة للحفاظ عليها. وقد أدى اغتيال الجيش - في أكتوبر - 1993 لأول رئيس منتخب ديمقراطياً للجمهورية ، بعد ثلاثة أشهر فقط من توليه منصبه ، إلى اندلاع حرب أهلية دامت لعقد من الزمن وانتهت هذه الحرب بعد مفاوضات أفضلت إلى توقيع اتفاقيات تتضمن نظاماً لتقاسم السلطة وإنشاء آليات العدالة الانتقالية.

ومن أجل بناء مشروع المصالحة الوطنية على أساس متين ، أنشأت بوروندي لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان و المرصد الوطني لمكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية و لجنة الحقيقة

والمصالحة و اللجنة الوطنية والمحكمة الخاصة للأراضي والممتلكات الأخرى وذلك من اجل إعادة حقوق ضحايا العنف الذين سُرقت ممتلكاتهم إما من قبل الدولة أو الأفراد ، وكذلك تم انشاء مؤسسة " التحقيق في الشكاوى " او ديوان المظالم ؛ على سبيل المثال لا الحصر.

الاتفاقات: أثبتت اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة الموقعة في عام 2000 م ، وكذلك اتفاق وقف إطلاق النار العالمي لعام 2003 م، أنها أدوات مهمة في تعزيز المصالحة الوطنية. وبالتالي ، تم إنشاء المؤسسات الديمقراطية في عام م 2010 و 2015 م ، كما يتجه البلد نحو اجراء انتخابات جديدة في عام 2020م.

ولعل أحد أهم الجوانب التي ينبغي تسليط الضوء عليها كضمان للاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية هو إصلاح مؤسسات الدفاع والأمن ، فقد نجحت بوروندي في مواجهة كل الصعاب ، وقامت ، بشكل سريع وبدون مساعدة خارجية ، بتكوين قوات دفاع وأمن شاملة زرعت الثقة في نفوس الجميع ، وأصبح من المستحيل تقريباً استغلالها أو استخدامها لإلحاق الضرر بمصالح الجمهورية.

لقد كان عام 2015 بمثابة اختبار لنا ، وذلك عندما اندلعت حركة تمرد حاولت الانقلاب في 13 مايو 2015م ، الا ان الجيش والشرطة تصدوا لها واستطاعوا هزيمة مؤامرة الانقلاب واحتواء التمرد ، على الرغم من حملة الشيطنة الكاملة و المحاولات التي بذلت لزرع الانقسام فيهم على أساس عرقي ، وعلى وجه الخصوص تلك المؤامرات التي دبرتها دول أجنبية.

لذلك ، فإن تسلسل الأحداث تؤكد فقط التوجه الذي يتبناه الشعب البوروندي وهو انه شعب متصالح مع نفسه ، وعلى استعداد للتضحية والدفاع عن ديمقراطيته وسيادته وكرامته على الصعيد العالمي.

وفي هذا الزخم المتمثل في الكرامة الوطنية ، فقد تعلم شعب بوروندي انه – وللأسف - ليس كل فرد سعيد بالمصالحة التي جرت ، وان بعض الناس لم يترددوا في إثبات ذلك ، باستخدام الوسائل والاساليب الملتوية الرامية الى تشويه سمعة مؤسساتنا ، من خلال حملات التشهير التي تشنها المؤسسات أو الشخصيات العامة ، كما انهم لا يترددون في استخدام حقوق الإنسان كوسيلة في سعيهم للتخلص من نظام الحكم الذي لا يناسبهم ليقوموا بإحلاله بعناصر مرتهنة لهم ولإملاءاتهم .

شكرا لكم